Journal of the College of Education for Women
مجلة كلية التربية للبنات
September, 30, 2024 [Vol. 35(3)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

الإستيطان الروماني في بلاد المغرب العربي إبّان القرون الثلاثة الأولى للميلاد (دراسة تاريخية تحليلية)

حسنين عبد الرزاق حسن هادي الهادي
قسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق
hasan_alhadi74@uomustansiriyah.edu.iq

https://doi.org/10.36231/coedw.v35i3.1755
تاريخ الإستلام:٢٠٢٤\٣\٢٣، تاريخ القبول: ٢٠٢٤\٨\٢٩، تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٤\٩\٣٠

المستخلص :

إتّسمت بلاد المغرب العربي بمجموعة من الخصائص الإقتصادية والجغرافية والسياسية، التي أهّلتّها ورفعت من شأنها، حتى جعلتها محط أطماع القوى العظمى – كالإمبراطورية الرومانية -التي سعت للسيطرة عليها، والهيمنة على بلدان حوض البحر المتوسط إبّان العصور الكلاسيكية.
لذلك أخذ الرومان على عاتقهم ، خوض غمار الحروب البونية الضروس التي كلفتهم الكثير من الخسائر، الى أن تحقق لهم النصر بالإستيلاء على العاصمة قرطاجة عام ١٤٦ ق.م ، فتحوّلت بلاد المغرب العربي الى ولاية (مستعمرة) تابعة للحكم الروماني ، لتنفيذ مشاريعهم الستراتيجية في الإستيطان والإستثمار، بالإفادة من خيرات البلاد في الإستحواذ على حبوب القمح ، وزيت الزيتون ، وثِمار الكروم والتين والرُمان ، فضلاً عن المحاصيل الحيوانية والمعدنية، من خلال السيطرة على الأراضي الحيوية، وتمليكها للأثرياء الوافدين من الرومان، فضلاً عن إبعاد وتشغيل العناصر التي تُثير قلق السلطة الرومانية ، عِبْرَ تشجيعهم على الهجرة والإستيطان في بلاد المغرب، ما ترتب على هذا الأمر من آثار مُريبة في خلْخلة الوضع الديموغرافي للسكان ، بإستتباب العنصر الروماني وإنتشار ثقافتهم وعاداتهم ، محل الأصول والثقافة والعادات البونيقية المحلّية .

الكلمات المفتاحية: الإستيطان الروماني، بلاد المغرب قبل الإسلام، قرطاجة، المستوطنات

P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X مجلة كلية التربية للبنات

Roman settlement in the Maghreb During the first three centuries AD (an analytical historical study)

Hasanain Abdulrazzaq Hasan Hadi Alhadi

Department of History, College of Education, Mustansiriyah University, Iraq

hasan_alhadi74@uomustansiriyah.edu.iq

https://doi.org/10.36231/coedw.v35i3.1755

Received: March 23, 2024; **Accepted**: Aug. 29, 2024; **Published**: Sep. 30, 2024

Abstract

The countries of the Maghreb were characterized by a set of economic, geographical and political characteristics, which qualified them and raised their status, until they made them the focus of the ambitions of the great powers that sought to control them and dominate the countries of the Mediterranean basin during classical times.

Therefore, the Roman authority took it upon itself to fight the fierce Punic Wars, which cost it many losses, until it achieved victory by seizing the capital, Carthage, in 146 BC. Thus, the Maghreb country was transformed into a state (colony) subordinate to Roman rule, to implement their strategic projects in Settlement and investment, by benefiting from the country's bounties in acquiring wheat grains, olive oil, and the fruits of vines, figs, and pomegranates, in addition to animal and mineral crops, by controlling vital lands and owning them to wealthy Roman immigrants. Also deporting and employing elements that arouse the concern of the Roman authority, by encouraging them to immigrate and settle in the Maghreb, and the suspicious effects that this had on destabilizing the situation. The demographics of the population, with the stability of the Roman element and the spread of their culture and customs, replaced the local Punic origins, culture and customs.

Keywords: Roman settlement, ancient Maghreb, Carthage, settlements

١ـ المقدمة

١-١-مقدمة البحث

شهدت بلاد المغرب العربي خلال العصور الكلاسيكية، عِدّة سيطرات أجنبية، كان لها الأثر البالغ في التَحكّم بِمُقدّرات البلاد الإقتصادية والإجتماعية، ومِن أشدّ تلك السيطرات أثراً، هي السيطرة الرومانية التي كرست كافة الإمكانات لإستغلال ثروات بلاد المغرب، والإستيطان فيها، بالشكل الذي يخدم مصالحها، دون الاكتراث لمصلحة سكان البلاد الأصليين.

١-٢-مشكلة البحث

تركزت مشكلة البحث بتحديد عِدّة تساؤلات، أهمّها:

١-٢-١-الكيفية التي يمكن من خلالها الكشف عن مخاطر مشروع الإستيطان الروماني

١-٢-٢-إدراك السبل والاحداث للآثار المأساوية للإستيطان في بلاد المغرب العربي .

١-٢-٣-كشف السياسة الإستعمارية التي إنتهجها الرومان إبّان سيطرتهم على بلاد المغرب العربي .

١-٣- اهداف البحث

يمكن تحديد أهداف البحث، بالمحاور الآتية:

١-٣-١-يهدف البحث الى الكشف عن طرق واساليب الرومان في إستعمار وامتلاك اراضي بلاد المغرب العربي.

١-٣-٢-اظهار أعداد وسِمات ومواقع المستوطنات الرومانية.

١-٣-٣-بيان الأخطار الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إثر الإستيطان الروماني داخل اراضي المجتمع المغاربي.

١-٤-منهجية البحث

تمت معالجة البحث بإتباع المنهج العلمي التأريخي، بإستخدام الأسلوبين الوصفي والتحليلي، للوقوف على حقيقة الأحداث والسياسات التي انتهجها الرومان أثناء حكمهم بلاد المغرب العربي .

١-٥-صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهت البحث، قلة المعلومات الخاصة بالإستيطان وتبعثرها في ثنايا المصادر الكلاسيكية التي تحتاج الى ترجمة دقيقة، فضلاً عن افتقار المصادر العربية الأولية للمعلومات التاريخية الخاصة بالعصر الروماني، لذلك تم الاعتماد بصورة جليّة على مؤلفات الباحثين المغاربة والأجانب، كونها استندت على نتائج التنقيبات الآثارية ، كمؤلفات الباحث محمد شنيتي، ومحمد حارش، وديورانت في كتابه قصة الحضارة، ورستوفتزف في كتابه تاريخ الإمبراطورية الرومانية .

قُسّم البحث الى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة بالاستنتاجات فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع، تطرقنا في المبحث الأول عن الإدارة الرومانية ودوافع الإستيطان ، وفي المبحث الثاني بيّنا خطوات تنفيذ مشروع الإستيطان ، بينما جاء المبحث الثالث ليكشف إتساع المستوطنات الرومانية واستفحال خطرها وبيان أثرها على المغاربة .

٢- التمهيد

لم تكن تُعرَف بلاد المغرب العربي إبّان القرون الثلاث الأولى للميلاد، بهذا الاسم، فقد تعددت مسمياتها، وفقاً للحقب الزمنية التي مرّت بها، وتبعاً للقوى السياسية التي سيطرت عليها، فأول ذكر لها في التاريخ، ورد في كتابات هيرودوت (هيرودوت، ٢٠٠٩، ص٢٩-٣٤) عندما ذكر أن المصريون أطلقوا عليها اسم بلاد الليبو، وسموا الأقوام التي سكنتها بالأمازيغ ، نسبة الى قبيلة ليبية متنفذة (ابن خلدون، ١٩٧١، ج٦، ص٩٤) بينما أطلق عليها الجغرافيون الأغريق اسم بلاد المور (Mouri) أي البلاد التي تقع أقصى الغرب (جوليان، ٢٠١١، ص٨) ومنها جاءت تسمية موريطانيا أو موريتانيا، ولما اتخذ الفينيقيون من بلاد المغرب موطناً لهم، أطلقوا عليها (آفريكا) نسبة الى قبيلة آفري التي قطنت مدينة قرطاجة وما حولها (جوليان، ٢٠١١، ص٧) ثم عُمِّمَ هذا الإسم ليشمل كامل القارة الأفريقية، في حين تَمَسّك الرومان بتسميتهم لها ، ببلاد المور وعلى سكانها بالموريين (العربي، ٢٠٠٨، ص١٥٩) (الصالح، ص٤).

أمّا تسيمتها (بلاد المغرب العربي) أطلقها المؤرخون والجغرافيون المسلمون، كونها وقَعَت الى الغرب من بلاد مصر (ابن رستة، ١٨٩٢، ص٣٤٢-٣٤٥؛ البكري، ٢٠٠٣، ج٢، ص٣٧٣) وسَمّوا شبعها

بالبربر، أي من البربرة في الكلام (الاصطخري، ١٩٦١، ج١، ص٣٢٨-٣٢٩) بسبب كثرة الإجهار بنطق حرف الباء بلهجتهم.

تَقع بلاد المغرب العربي جغرافياً الى الشمال من القارة الأفريقية، تحدها من الشرق مصر، ومن الغرب سواحل المحيط الأطلسي، أما من الناحية الشمالية، سواحل بحر الروم(البحر المتوسط)، ومن الجنوب الصحراء الأفريقية (البروسوي، ٢٠٠٦، ص٤٧-٤٨) وهي بذلك تتمتع بموقع سوقي متميز، شكّلت الجبهة الجنوبية للقارة الأوربية والمتحكمة على طول السواحل الوسطى والغربية لبحر الروم، ولم يكن يفصلها بحرياً بين مدينة سبته في بلاد المغرب، عن مدينة أعمدة هرقل (جبل طارق) في شبه جزيرة ايبيريا (إسبانية والبرتغال) سوى (٢٦ كم) (الموسوعة العربية الميسرة، ٢٠٠٩، ج٤، ص١٩٩٧) هذا الموقع كان له تبعات سياسية وأطماع عسكرية واقتصادية مستديمة للرومان في أراضي بلاد المغرب، لاسيما بعد أن أضحت عموم بلاد أوربا تحت سيطرتهم، ولم يتبقَ لهم منافس، سوى الفينيقيون المتمركزون في قرطاجة، والمتحكّمون في ملاحة بحر الروم الغربية، مما تَحَتّم على مجلس الشيوخ الروماني إيجاد حَلّ عسكري لاسيما بعد تزايد قوة الفينيقيون العسكرية والإقتصادية (الشريف، ١٩٩٣، ص١٩-٢٠) فأتفق المجلس على رأي أحد اعضاءه المدعو ماركوس بورسيوس والملقب بـ(كاتو الأكبر)، الذي دعى للقضاء على قرطاجة وتدميرها (دوكريه، ١٩٩٤، ص١٨٩) فتحقق لهم ذلك الأمر بالإنتصار على الفينيقين (البونيقيين) عبر سلسلة من المعارك البحرية التي عرفت بالحروب البونية الثلاث، انتهت بسقوط قرطاجة وأحراقها ببشاعة، والقضاء على الحكم الفينيقي وقيام الولاية الرومانية في شمال أفريقيا عام (١٤٦ ق.م) (دوكريه، ١٩٩٤، ص١٩٢).

٣- الإدارة الرومانية ودوافع الإستيطان

بعدما تسنى للرومان إزاحة الحكم الفينيقي من قرطاجة والمناطق التابعة لها (ليبيا وتونس) بدؤا يخططون لتنظيم الإدارة والحكم، وكيفية التعامل مع حكام مملكتي نوميديا (الجزائر) وموريطانيا (المملكة المغربية) الذين تمتعوا باستقلال سياسي مقيد بالسلطة الرومانية، فعملوا على استمالة البعض منهم، وتصفية المعارضين لحكمهم، الى أن تمكنوا من السيطرة على كامل أراضي بلاد المغرب عام (٤٦ ق.م) (اكصيل،٢٠٠٧ ،ج٨،ص٢٥٠).

3-1- الإدارة الرومانية

اتبع الرومان في إدارة شؤون البلاد المغربية، نفس النظم الإدارية التي اعتادوا عليها في إدارة ولاياتهم المنتشرة في أرجاء العالم الهلنستي، فأنيطت مهمة قيادة البلاد، الى حاكم (والي) من رتبة البروقنصل، استقر ما بين قرطاجة وطنجة، إذ قسمت البلاد إدارياً – على أن هذا التقسيم لم يكن دائمياً – الى أربع مقاطعات، هي:

١- مقاطعة أفريقيا البروقنصلية: شملت طرابلس وتونس وشرق الجزائر ومركزها قرطاجة.
٢- مقاطعة نوميديا : شملت أغلب أراضي الجزائر، ومركزها نوميديا.
٣- مقاطعة موريطانيا القيصرية: يحدها الوادي الكبير شرقاً الى نهر الملوية غرباً ومركزها مدينة قيصرية " شرشال " (رستوفتزف،١٩٥٧، ج١، ص٣٧٩).
٤- مقاطعة موريطانيا الطنجية: تبدأ من نهر الملوية شرقاً الى المحيط الأطلسي غرباً، ومركزها مدينة طنجة (Law , 1978, p.175).

جعل الرومان لكل مقاطعة حاكم عسكري بلقب legatus يختارهم الإمبراطور من بين طبقة الفرسان، تكون بايديهم السلطتين المدنية والعسكرية، أمّا في حالات الحرب والثورات، فيتم فصل السلطتين، بتخويل حاكم مدني بلقب Praeses، وقائد عسكري بلقب Dux، وهذان الحاكمان يكونان تحت سلطة الإمبراطور مباشرة (شنيتي،١٩٩٩، ج١، ص٨٨).

استعان حكام المقاطعات بعدد من المساعدين الرومان للتواصل مع السكان لضبط أمور البلاد الإدارية والأمنية والاقتصادية (Law,1978, p.175) وجعلوا لكل مدينة مجلس بلدي، من مهامه صيانة الطرق والممرات وشقّ قنوات الري، وبناء الأسوار والسدود، وتشييد الحمامات والمسارح والأسواق ، فضلاً عن عمله في ضمان أنسيابية تموين المدينة بالغذاء الرئيس، والإشراف على جباية الضرائب، ومعاقبة المتهربين منها (ماتنغلي،٢٠٠٩،ص٤٠٧).

من خلال طبيعة الأنظمة الإدارية المطبّقة من قبل السلطة الرومانية، نجد هنالك تباين في صلاحية وتقسيم السلطة الإدارية، ويبدو أن ذلك مرتبط بسياسة الأباطرة الذين تولوا حكم روما، فقد أحدثوا

تغييرات تتلائم مع طبيعة المستجدات الأمنية والاقتصادية التي حدثت في البلاد. حيث حرص الأباطرة على تجزئة إدارة ولاية المغرب بين أكثر من حاكم، خوفاً من جمع السلطة بيد واحدة، مما قد يشجع على قيام تمرد أو انفصال عن الحكم الروماني، كما حرصوا على اختيار قادة من طبقة الفرسان، ليتولوا مسؤولية الحكم، كونها معروفون بولائهم لشخصية الإمبراطور، أكثر من طبقة مجلس الشيوخ(الميلي، د.ت،ج١، ص٢٧٥ ؛ شنيتي،١٩٩٩،ج١، ص٨٨) فضلاً عن ذلك نجد أن الإدارة الرومانية، قد خططت لاستحكام ولاية المغرب لمدى زمني بعيد، من خلال إنشاءهم لمدن عسكرية كمدن : تيمقاد، تازولت (لمباز)، جميلة، كويكول ، ... وغيرها التي شحنت بالجند والسلاح مع مراكز للمراقبة والتجسس، وزعت على المدن السوقية المهمة، للمحافظة على البلاد من الانفلات الأمني، وتأمين سير عملية الإستيطان بالصورة المنتظمة، الآمنة لحياة الوافدين الرومان (حارش، ١٩٩٢، ص٢١٣-٢١٤) (العربي، ٢٠٠٨، ص١١٨).

3-2- دوافع الإستيطان

لم تخطط السلطة الرومانية العليا لِتنفيذ مشروع الإستيطان في عموم البلدان والجزر التي سيطرت عليها، مثلما خططت له في إستيطان بلاد المغرب العربي، عِبرَ الإستحواذ على أراضيه الزراعية، ومدنه الساحلية المهمة التي احتضنت موانئ ذات جدوى اقتصادية وعسكرية فريدة، من شأنها أن تحكم قبضة الرومان على بلدان حوض بحر الروم وتؤمن مصالحها في المنطقة (رستوفتزف،١٩٥٧، ج١، ص ٣٩٢ - ٤٠٠).

يمكن تحديد أهم دوافع الإستيطان الروماني في بلاد المغرب العربي، بما يأتي:

3-2-1- كان للموقع الجغرافي ، أثره الكبير والفعّال في رغبة السلطة الرومانية بالإستحواذ على أراضي بلاد المغرب والإستيطان فيها، نظراً لقربها من العاصمة روما، ومجاورتها للجزر والمستعمرات الرومانية التي لا تفصلها عن البلاد المغربية سوى بحر الروم، فضلاً عن سعة وطول ساحلها المواجه للأراضي الرومانية في جنوب أوربا، الممتد من برقة ليبيا الى غرب طنجة وصولاً الى سواحل المحيط الأطلسي، الذي يمنح الرومان المزيد من الطمأنينة في حال استيطانهم فيها، لتأمين الجوار الجغرافي ، إضافة الى تحكمهم بخطوط الملاحة المارّة ببحر الروم، لإدامة تجارتهم البحرية، ولإستحصال أرباح الرسوم الكمركية المفروضة على بضائع السفن التجارية (الشريف،١٩٩٣،ص١٩-٢٠ ؛ ورمنغتن،١٩٩٤،ص ٥١-٩٣).

3-2-2- شعور السلطة الحاكمة الرومانية بهاجس الخوف والريبة، من تزايد إعداد المحاربين القدامى، ومن الجند المتمردين، والمرتزقة، والمغامرين، كونهم شكّلوا مصدر قلق في روما، بما يمتلكون من قوة ونفوذ وخبرة في مجال القتال، قد توجه ضد السلطة الحاكمة وتقوّض أركانها ، لذلك تم التخلّص من خطرهم عِبرَ تشجيعهم على الهجرة من روما الى بلاد المغرب العربي، وحثهم على الإستقرار والإستيطان فيها، من خلال منحهم الأراضي الزراعية المثمرة، وتمليكهم المنازل للإقامة والعيش فيها، ورفد مستوطناتهم بأهم الخدمات التي تضمن بقاءهم وعدم تفكيرهم بالعودة الى روما (رستوفتزف، ١٩٥٧ ،ج١، ص٣٨٥-٣٨٧ ؛ جوليان،١٩٨٣،ص٢١٧).

3-2-3- أن لتنوع ثروات بلاد المغرب العربي، لاسيما الزراعية منها، وجودة ثمارها، جعلها محط أطماع السلطة الرومانية ، ورجال الأعمال من التجار والمغامرين، فنجد أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ (ماركوس بورسيوس)، جلب ثمرة التين، أثناء انعقاد المجلس لأثارة أطماع بقية الأعضاء بغية إصدار قرار باحتلال قرطاجة (مختار،١٩٨٥،مج٢،ص٤٧١) وهذا ما حدث فعلاً عام (١٤٦ ق.م)، ولم يكن التين وحده حافزاً لسيل لعابهم، فقد كان للزيتون أهمية خاصة، كونه دخل ضمن أصناف الطعام ، مع استخدام زيته في صناعة الصابون المستعمل في الحمامات الرومانية ، وفي التدليك وأنارة الأسرجة (المصابيح)، إلّا أن المادة الغذائية الأكثر أهمية عند الرومان، هي القمح، كونه سدّ ما يقارب من ثلثي حاجة روما الغذائية، لذلك حرصت السلطة الرومانية كل الحرص على تأمين ورود القمح من مزارع بلاد المغرب الى العاصمة روما للحفاظ على أستقرار الأمن الغذائي فيها (رستوفتزف،١٩٥٧ ،ج١ ،ص٣٨١ ؛ جوليان،١٩٨٣،ص٢٠٦).

3-2-4- وجود علاقات تاريخية عدائية تعود للعهد الفينيقي (البونيقي) تمثّلت بعقد اتفاقيات أمنية وإقتصادية ما بين روما وقرطاجة، إثر الحروب البونية، للحد من التنافس والصراع، وتأمين مصالح البلدين في غرب بحر الروم، هذه الإتفاقيات جعلت للرومان موطئ قدم لِكبار رجال الأعمال، والمستثمرين والمغامرين، للإستقرار في قرطاجة وشمال نوميديا وسبته وطنجة على وجه الخصوص،

لرعاية أعمالهم، وتأمين مصالحهم في المنطقة، فشكّلوا مستوطنات رومانية ، كان لها الأثر البالغ في إنحيازها للرومان خلال حرب قرطاجة ، مُفضلّين السيطرة الرومانية على الحكم القرطاجي - البونيقي - (انديشة،١٩٩٣،ص٥٧ ؛ اكصيل،٢٠٠٧،ج٨،ص١٥٠) حيث استقر المستوطنون الأوائل في الأراضي الزراعية الخصبة، وفي المراكز التجارية المحاذية لساحل بحر الروم، شجّعت هذه المستوطنات على جَذب المستثمرين الرومان من أصحاب الثروات والباحثين عن عمل من العاطلين، والمغامرين، للاستقرار في البلاد المغربية والإستيطان فيها (دوكريه،١٩٩٤،ص١٩٢ ؛ Gsell,1972,p161).

3-3- موقف السلطة العليا من مشروع الإستيطان

مَثّلَت السلطة الرومانية العليا، منصبي الأمبراطور، ومجلس الشيوخ، ويلاحظ أن هاتين السلطتين، قد تغيرت صلاحياتهما عِبرَ التاريخ، تبعاً لتغير مراكز القوى، ووفقاً للظروف الأمنية والاقتصادية التي ترجح كفّة سلطة على أخرى (اكصيل،٢٠٠٧،ج٨،ص١٤٢-١٤٣؛ Law,1978,p.175).

من خلال التتبع التاريخي لموقف السلطة العليا من مشروع الإستيطان ، نجد أن أولى البوادر ظهرت عام (١٢٣ ق.م) من قبل النائب الشعبي كايوس كراكوس، رئيس لجنة الإصلاح الزراعي في مجلس الشيوخ SENATUS الذي قدّم مقترحا لمعالجة حالة الركود الزراعي في روما، عبر إرسال حملة تقدر بحوالي (٦) آلاف مزارع، للإستيطان في قرطاجة، بغية مدّ روما بالغلال الضرورية لسكانها، وعلى الرغم من أن الحملة قد أرسلت واستحوذت على ما يقارب من (٣٠٠،٠٠٠) هكتار (٣٠٠٠ كم٢) (شنيتي،١٩٨٥،ص١١٧) إلاّ أن مجلس الشيوخ كان متحفظاً من إرسالها، بسبب عدم إمكانية توفير الحماية لهؤلاء المزارعين، وعدم قناعته بنجاح الإستيطان في أرض قاومت الرومان عسكرياً، لذلك لم تلقَ الحملة إسناد حكومي على مستوى عالٍ ، ففشلت إلاّ أن المزارعين الـ(٦) آلاف استوطنوا قرطاجة وحققوا نجاحاً على المستوى الشخصي (دونالدر،١٩٦٤،ص٢٩٧).

يُعد عهد الإمبراطور يوليوس قيصر Cesar (٤٩-٤٤ ق.م) البداية الجادة في تنفيذ مشروع الإستيطان ، حيث لم يبالِ بِفكرة الأرض الملعونة التي نادى بها مجلس الشيوخ Senatus على أرض قرطاجة، فأمر بأعمارها وتهيئتها لتكون مدينة عصرية على غرار المدن الرومانية، وجعل منها، مقراً لإدارة عموم بلاد المغرب ، وشجّع على الهجرة نحوها، وأسكن الوافدين إليها بمستوطنات جديدة بلغت (١٢) مستوطنة عام (٤٦ ق.م) احتضنت ما يقارب من (٨٠) ألف. من الجنود المسرّحين، والمُرتزِقة، والمُزارعين، فضلاً عن المستوطنات القديمة القريبة من ساحل بحر الروم، وكمستوطنات: جربة Curubis ، قلبية Clupea ، بنزرت Diarrhytus Hippo، نيابوليس Neapoli ، كاربي Carpis (دونالدر،١٩٦٤،ص٢٩٧ ؛ الميلي،د.ت،ص٢٧٥) ومن إجراءات قيصر الأخرى، أنه قام بتجزئة نوميديا ليسهل السيطرة عليها، فمنح الجزء الشمالي الى مرتزقة سيتيوس، فأقاموا إمارة مستقلة خاصة بهم، ضمت الشمال القسنطيني في مدن القل Chullu ، سكيكدة Rusicade ، ميلة Milea ، سيرتا Cirta - عاصمة نوميديا القديمة - مثّلت هذه الإمارة نواة لمستعمرة رومانية توسّعية، كونها استقطبت العديد من الجنود المرتزقة، والمطرودين من روما بسبب الديون أو الجرائم، وما أن منحهم الإمبراطور قيصر، المسوّغ القانوني لقيام إمارتهم، حتى باشروا بالتوسّع على حساب الأراضي الشرقية والجنوبية المجاورة لهم، فاستحوذوا عليها وزاحموا السكان الأصليين من المغاربة (Gesll,1972,p.161).

ولما اعتلى أوكتافيوس أغسطس دفّة الحكم، فتح باب الإستيطان على مصراعيه، مستقطباً الفلاحين والمستثمرين والتُّجار والمرتزقة فضلاً عن الجنود المسرحين، أسكنهم بمستوطنات جديدة، أنشأت في المناطق الشمالية من بلاد المغرب عند ساحل بحر الروم، تركّزت في قرطاجة. وموريطانيا القيصرية، وموريطانيا الطنجية (شنيتي،٢٠٠٣، ص٨٩؛ الميلي، د.ت، ج١، ص٢٥٩) حتى وصلت عدد المستوطنات في عهد أغسطس الى حوالي (٣٥) مستوطنة، توزعت من قرطاجة مروراً بالساحل النوميدي وصولاً الى خليج سرت، شحنها بما يقارب من (٣) آلاف جندي مُسّرح كدفعة أولى، ومنح مدن: طنجة، لكسوس، شالا، وليلي، حق المواطنة الرومانية، فأعفيت من الضرائب، وتمتّعت بحقوق الرومان الأمنية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية (شنيتي،١٩٨٥، ص١٣٦).

استطاع أغسطس عام (٢٧ ق.م) الإنفراد بالسلطة، وأصبح إمبراطوراً عِبرَ تقييده لسلطة مجلس الشيوخ Senatus والتحكّم بالمقاطعات السيناتورية التي كانت تدار من قبل قناصلهم (دبوز،٢٠١٠،ج٤،ص٣١٦).

يُعدّ عهد الإمبراطور أغسطس، بما تضمنه من تشريعات وأنظمة، الحَجَر الأساس الذي استند عليه الأباطرة من بعده، في إعداد خطط الإستيطان لعموم بلاد المغرب، لاسيما في مجال إسكان الوافدين، وتعبيد الطرق، وشق القنوات، وعمل السواتر الترابية لتأمين المستوطنات، وحماية مزارع القمح التي تَمدّ روما بغلاتها(رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٤٠٠ ؛ ديورانت،١٩٩٨،ج١١،ص٣٥) ومما يلاحظ على تلك المستوطنات أنها انحسرت الى حدٍ كبيرٍ في مناطق شمال أفريقيا من بلاد المغرب العربي، إلاّ انها شهدت توسّعاً كبيراً مع بداية القرن الثالث الميلادي، وتحديداً في عهد الإمبراطور سبتيموس سيفيروس(١٩٣ – ٢١١م) فقد امتدّت المستوطنات الى وسط وجنوب البلاد حتى وصلت الى حواف الصحراء، وكان هذا التوسّع بفعل إزدياد العنصر الروماني من المُتخصّصين بالفلاحة والإستثمار، الذين اشغلوا المستوطنات الجديدة، وعملوا في المزارع المغربية التي سيطروا عليها، رافق هذا الازدياد بأعداد الرومان حدوث عملية إندماج سكاني مع الأهالي الأصلين فانتشرت اللغة اللاتينية والأنظمة والعادات الرومانية بين المغاربة، ومما زاد من حِدّة الاندماج الحضاري، التشريعات التي أصدرها الإمبراطور كاراكلا (٢١١-٢١٧ م) عام ٢١٢ م التي بموجبها مَنَحَ حقوق المواطنة الرومانية لجميع المستعمرات الرومانية ، بشرط عدم حَمْل أهلها السلاح ضد الرومان(رحماني،٢٠١٠،ص٣٤) وبذلك إرتفت عِدّة مُدن مغربية، ودخلت في عِداد المُدن الرومانية، مما أدى الى زيادة نسبة الوافدين ، حتى وصلت أعداد المستوطنات الرومانية مع نهاية القرن الثالث الميلادي ، الى حوالي (١٧١) مستوطنة ، توزعت وفق ما مخطط لها في أرجاء بلاد المغربي العربي (شنيتي،١٩٩٩،ج٢،ص٣٩٣).

إتسمت سياسة أباطرة القرن الأول، بتشجيع العمال والفلاحين للاستيطان في سهول تونس، وقسنطينة، وفي مناطق موريطانيا القيصرية وموريطانيا الطنجية لزراعة القمح بالدرجة الأولى، وما أن نجحت تلك الزراعة وارتفع انتاجها، عمل أباطرة القرن الثالث الميلادي على إضافة مجهود آخر، لحاجتهم لمحاصيل الزراعة الشجرية(العربي،٢٠٠٨،ص٩٨) كالزيتون، والكروم، والتين، مُخصّصين لها مناطق طرابلس، والهضاب التونسية والجزائرية، مما تطلب تسكين الوافدين من الفلاحين الجدد في مناطق الرعي، التي كانت مرتعاً لدواب أشباه البدو من السكان الأصليين، إذ تم طردهم أو التضييق عليهم، بغية أبعادهم الى مناطق نائية (حارش،١٩٩٢،ص٢٠٥) ليتسنى لهم التوسع بإحياء الزراعة الشجرية في المناطق الرعوية .

٤- خطوات تنفيذ مشروع الإستيطان

اتبع الرومان سياسة استيطانية مدروسة ومنظمة، بحيث جعلوا من بلاد المغرب العربي موطناً لهم، فسكنوا أراضيه وامتلكوها، وسخروا مواردها لصالحهم بتمويل بلدهم (روما) بما تحتاجه من الغلال والمنتوجات الضرورية ، ولم يكتفوا بذلك، بل شنوا حملة إعمار بأقصر مُدّة زمنية، وأوسع مساحة جغرافية، مجسّدة ملامح الحضارة الرومانية في أراضِ المغرب(جوليان،١٩٨٣،ص٢٣٩-٢٥٠) .

4-1- مسح الأراضي

عُدّ القانون الروماني، أراضي البلاد المُحتلّة من قبلهم، مُلكاً للشعب الروماني Ager publicus، وهذا لا يعني أنها مُلِّكَتْ لشعبهم، أنما مُنِحَت للمُمثّلين عنه من أعضاء مجلس الشيوخ، فضلاً عن الأراضي التي مُنِحَت للإمبراطور Patrimonium Principis ومنها ما خُصّص للوافدين من الرومان، أو لبعض سُكان بلاد المغرب الأصليين loca fiscalia كانت لعملية احتساب الأراضي وفرزها جهود مضنية قام بها المسّاحون Agrimensores الذين كلفوا من قبل الإدارة الرومانية العليا في مسح أراضي بلاد المغرب بإحصاءها ورسم حدودها، ليتم منحها مجهات رومانية ومغربية معينة (Decret,1981,p.143).

رافق المساحون، أفراداً من الجيش الروماني، لحمايتهم من أي مقاومة قد تَحدُث أثناء تأدية مهامهم، كذلك ولإضفاء الشرعية الرومانية بالقوة والقانون على الأراضي التي استحوذوا عليها، فقد باشر المَسّاحون بِتَحديد الأراضي وتَصنيفها وفق الضوابط المُعدّة من قبل السلطة العليا، المُعتَمَدة على مساحة الأرض وخصوبة تربتها، ومدى قربها من مراكز التسويق، فضلاً عن نوعية وجودة الغلال التي تنتجها، وعلى أُسُسْ هذه المعايير(العربي،٢٠٠٨،ص٨٧) تم تخصيص الشكل المربع للأراضي التابعة للحكومة الرومانية، في حين خُصِّصَت الأراضي ذات الشكل المستطيل للمزارعين المغاربة، وبإمكان عموم الفلاحين المحليين ، العمل كأُجَراء في أراضي الحكومة الرومانية ذات الشكل المربع

(شنيتي،١٩٨٥،ص١١١) فقد تستدعي الحاجة اليهم لاسيما عند حدوث نقص في الأيدي العاملة الأجنبية.

ركز المساحون الرومان خلال القرنين الأول والثاني الميلاديين على إحصاء الأراضي السهلية القربة من ساحل بحر الروم والمتآخمة لمراكز المدن في الشمال المغربي، كونها مناطق خصبة وأكثر أمناً واستقراراً من مناطق الوسط والجنوب، في حين شهد القرن الثالث الميلادي، إحصاء أراضي الوسط والجنوب المغربي بعد أن استحكمت السلطة الرومانية في أغلب مناطقها، باستثناء الأراضي الصحراوية والجبلية الوعرة التي تقوم فيها زراعة منتظمة وتفتقر للأمان (المشرفي،١٩٦٩،ص٨٤) لذلك تركز غالبية المغاربة في الصحاري القفار، في حين استقر الرومان ومن تعايش معهم ، مراكز المدن المُتحضّرة (شنيتي،٢٠٠٣،ص١٠٤).

ابتغت السلطة الرومانية من وراء أعمال مسح الأراضي عدّة أهداف، أهمها:

- توطين العنصر الروماني والعمل على ربطه بالأرض المغربية كي يحافظ عليها ويعمرها، بعد أن ضَمِنَ حصّته منهما وفق القانون.
- كسب السكان الأصليين من المغاربة المتأثرين بالحضارة الرومانية من خلال دمجهم بالمجتمع الروماني والعمل سوية في الأراضي الزراعية.
- الإفادة من الغلة المزروعة عبر شحنها وأرسالها الى وطنهم الأم (روما) فضلاً عن استحصال مبالغ مالية مُجزية. من خلال فرض الضرائب على الأراضي وما تنتجه من محاصيل غذائية مهمة (المشرفي،١٩٦٩، ص٨٨).

4-2- تمليك الأراضي

إتّسَمَت الأنظمة الرومانية، بأنها أنظمة إدارية وقانونية متطورة، أخذت منهاجها من التراكم الحضاري العميق للرومان والمستمد بجذوره من الحضارة الأغريقية، لذلك حرصت السلطة الرومانية على إتّباع أنظمة مُحكّمة تعالج المُتغيرات التي قد تحدث ، لإدارة ولاياتها بنجاح، ومنها في بلاد المغرب العربي، فأصدرت قوانين مهمة تخصّ حِيازة الأرض المُحتّلة لتضفي عليها الصفة الشرعية عند امتلاكها والإستيطان فيها، سبقها إصدار قرارات إدارية وأمنية وإقتصادية اختصّت بتسهيل إجراءات دخول الوافدين من الرومان والأجانب للاستقرار والعمل في المراكز الحيوية والإنتاجية لبلاد المغرب العربي (اكصيل ،٢٠٠٧،ج٨،ص١٤٥-١٤٦).

من أهم القوانين التي طبّقها الرومان بداية القرن الأول الميلادي في حيازة الأرض، هو قانون مانكيانا Lex Manciana الذي أعطى الحق في الإستحواذ على الأراضي العامة Ager publicus المتروكة أو غير المُستثمرة، قاصدين من وراء هذا القانون الاستيلاء على أراضي التل في وسط بلاد المغرب التي كانت عائدة للسكان المغاربة الرافضين للتواجد الروماني ، فاستحوذ عليها الوافدون من الرومان واللاتين والأفارقة، وعمّروها وشحنوا محاصيلها الى روما، بالمقابل تم نزوح الريفيون المغاربة من قراهم، مضطرّين ، نحو مناطق الجنوب التي لم تشملها إجراءات المصادرة والاستصلاح، لضعف إنتاجها الزراعي وبعدها الجغرافي عن مراكز الشحن والتسويق (Plinius,1955, V.III,P.25).

كما شجع هذا القانون المزارعون الكِبار، الاستثمار والتوسّع في الزراعة الشجرية للمناطق السهبية المتروكة في الجنوب، نظراً لحاجة روما المتزايدة لثمارها من الزيتون والكروم والتين ، فأعفاهم قانون مانكيانا من الضرائب لمدد تراوحت ما بين (٥ - ١٠) سنوات من أجل زيادة الإنتاج ورفع جودته (العربي،٢٠٠٨،ص١١٨).

ومن القوانين الأخرى، هي سلسلة التشريعات التي أصدرها الإمبراطور هادريان (١١٧ – ١٣٨م) لإصلاح بعض الثغرات التي وردت في قانون مانكيانا، صدرت بعد زيارة هادريان لبعض مناطق شمال أفريقيا، التي شهدت ضعف في الإنتاج (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٤٣٥-٤٣٦) سمح هذا القانون بامتلاك الأراضي غير المستثمرة التابعة للامبراطور، للانتفاع منها عِبرَ تمليكها لمن يزرعها ويعمّرها، وأعطى أولوية الإنتاج لمحصولي الزيتون والكروم لحاجة المحصول الأول في الإنارة والعلاج وصناعة الصابون، والثاني في صناعة الخمور والتغذية (حارش،١٩٩٢،ص٢٠٤-٢٠٥).

كما أصدر الإمبراطور كاراكلا (١٩٨ – ٢١٧م) عِدّة قرارات كان من شأنها التشجيع على الإستيطان من خلال التوسّع في استثمار الأراضي الزراعية المتروكة بسبب هروب أصحابها او من الذين قتلوا في الحروب، والمباشرة بتوزيعها وتمليكها لِكبار المستثمرين الرومان أو المغاربة الحاصلين على

الجنسية الرومانية، وإصدار قرارات أخرى نصت على أعفاء الفلاحين المتمتعين بحقوق المواطنة، من ديون الضرائب المتراكمة عليهم بغية بقاءهم في أرضهم والاستمرار في زراعتها بدلاً من هجرها (العربي،٢٠٠٨، ص١١٩).

ازداد حال الفلاحين المغاربة سوءاً في عهد ديوكلتيانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م) بسبب ضعف قيمة النقود الرومانية نتيجة للأزمة الاقتصادية، وعدم مقدرتهم، تسديد الضرائب المفروضة عليهم، فاضطروا الى ترك أرضهم وهجرها، فاستغل كبار الملاك والأثرياء ذلك، لشراء أراضيهم بأثمان زهيدة، وتسديد ما بذمتهم من ضرائب مستحقة، فأصبح الفلاح المغاربي أجيراً في أرضه، ودخل ضمن نظام القنية Servage يُباع ويشترى مع الأرض وفق ما أشار إليه القانون الروماني، بتوارث المجتمعات المهزومة في الحرب المهن والأشغال عن آبائهم ، وإلزامهم بعدم مُغادرة الحقل الذي يعملون فيه كي لا يحدث خللاً في الإنتاج (ديورانت،١٩٨٨،ج١٠،ص٣٧٧).

نجد أن مُجمل القوانين الرومانية والقرارات التي أصدرتها الإدارة العليا، صَبّت في هدف رئيسي متمثل بالاستحواذ بأكثر من طريقة، على الأراضي المغربية المتروكة والمستثمرة، لزراعتها، والإستيطان فيها، والإفادة من محاصيلها لصالح روما، وتوريثها لأبناء الوافدين الرومان، أو من الحاصلين على حق المواطنة الرومانية من الأجانب أو المغاربة (اكصيل،٢٠٠٧، ج٨، ص١٤٥-١٤٦).

4-3- إدامة الأراضي وتحويلها الى مستوطنات

عامل الرومان ولاية بلاد المغرب العربي، معاملة خاصة، تتناسب مع طبيعة وتوجهات شعوبها المحكومة من قبلهم، ووفق ما تمتاز به من واقع جغرافي يعكس طبيعة تضاريسها من ناحيتي الوعورة والانبساط، ليتمكنوا من إيجاد السبل الكفيلة لاستحكام سيطرتهم عليها، والإفادة من خيراتها (مختار،١٩٨٥، مج٢، ص٤٧٦-٤٧٨).

4-3-1- منظومة الليمس Limes

حرص الرومان على تفعيل مراكز الإنتاج المهمة في الداخل المغربي، على العكس من الفينيقيين الذين اقتصر نشاطهم السياسي والإقتصادي في الشريط الساحلي المحاذي لبحر الروم (شنيتي،٢٠٣٣،ص٧٠) لذلك تطلب من الرومان القيام بالإجراءات اللازمة لمسك زمام الأمور الأمنية، مبتدءاً بحكم أغسطس(٢٧ ق.م-١٤ م) الذي أمر بإنشاء ما يُعرف بخط الليمس limes وهو عبارة عن خط افتراضي رسم الحدود ما بين الأراضي الخاضعة لحكم الرومان، والأراضي التي شهدت حالات تمرد ضدهم، وهو بذلك عمل على حماية المستوطنات الرومانية منهجمات الثوار المغاربة(مختار،١٩٨٥،مج٢،ص٤٧٦-٤٧٨ ؛ ورمنغتن،١٩٩٤،ص٤٥-٤٧) ، والليمس limes هو تشكيل عسكري وإداري واقتصادي ضَمّ معسكرات الجند، وقلاع حصنية، وأبراج للمراقبة، وخنادق دفاعية، ومحطات للبريد، وخانات مخصصة للاستراحة والمبيت، ومخازن للغلال وورش لصيانة الطرق وعربات النقل وحظائر للعناية بدواب الحمل، وضِعت ثكنات الجيش التابعة لليمس بمسافة قدرت ما بين (٣٠ – ٣٥كم) وهي مسافة تتناسب لقطعها خلال يوم واحد (شنيتي،١٩٩٩،ج١،ص٢٧٠ ؛ الميلي،د.ت،ج١،ص٢٧٥-٢٧٧) للسيطرة على المناطق التي تشهد حالات تمرد ضد الوجود الروماني، أفادت منظومة الليمس من طبيعة البلاد الجغرافية الوعرة، حدوداً دفاعية لها، مستفيدة من الجبال العالية والوديان العميقة والمستنقعات أو الصحاري القفار، مانعاً وحامياً لإعاقة أي هجوم من قبل الثوار الوطنيين لاسيما من قبائل البوار والبقواط وقبائل الحلف الخماسي (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٩٢ ؛ ورمنغتن،١٩٩٤،ص٤٥-٤٧) كل هذا العمل الذي قام به الرومان، كان الغاية منه، حماية سكان المقاطعات الرومانية، وتشجيع الوافدين للسكن والاستقرار، بعد ضمان عملهم وتسهيل إجراءات استيطانهم، فقد تم عزل السكان الأصليين من المغاربة عنهم، وإحكام القبضة عليهم، فضلاً عن ذلك ساهم الليمس في توسيع رقعة الإستيطان عبر إجبار السكان المغاربة للتحرك صوب أطراف الصحراء والحيلولة دون رجوعهم لمناطقهم الأصلية، وإحلال مستوطنين جدد بدلاً عنهم، الذين اختلطوا مع عوائل جند الليمس، مشكلين سوية مستوطنات رومانية، توسعت تدريجياً عبر الزمن(شنيتي،١٩٨٥،ص١١٣).

شهدت منظومة الليمس أكثر اتساع لها. زمن الإمبراطور سبتيموس سيفيروس (١٩٣-٢١١ م) إذ وصل التوسع العسكري والإستيطان الروماني الى أقصى جنوب المغرب عند أطراف الصحراء، مُشكّلاً عدّة حصون، أهمها: حصن مجدل، وعين الريش، ومسعد والقهرة ، حيث قَيّد حركة السكان

الأصليين من الموريين والجيتول، وأبقاهم ضمن مناطق رعوية محددة(رحماني،٢٠١٠،ص٣٥-٣٩) كانت هذه الحصون بمثابة حزام أمان لمدن المستوطنات الرومانية، كقيصرية، سيقا، وليلي، طنجة، ليكسوس، وغيرها من مدن النفوذ الروماني (شنيتي،١٩٨٥،ص١٣٧).

4-3-2-طرق النقل والمواصلات

عدّت طرق النقل والمواصلات التي أقيمت في بلاد المغرب العربي في عهد الرومان، واحدة من أهم وسائل السيطرة وضبط شؤون البلاد، فقد ألحقها الرومان بمنظومة الليمس limes بربطها مع شبكة الطرق الحديثة آنذاك، كان الهدف من توسع خطوط النقل، هو الاستمرار في الاستحواذ على الأراض الخصبة التي تقع في العمق النوميدي والموريطاني بعد تحقيق الوصول العسكري إليها، ثم إحكام السيطرة الإقتصادية والإجتماعية والإدارية في عموم البلاد، والتي أفضت الى تنشيط حركة الإستيطان وتشجيع الوافدين على الإقامة في المناطق النائية التي تتوفر فيها الحماية العسكرية وطرق المواصلات (المشرفي،١٩٦٩،ص٨٦) فعن طريقها وصل المُعمّرون الرومان الى مستوطناتهم، والى مراكز الإنتاج، كما تم ربط مراكز الإنتاج بمستودعات الخزن والتسويق في الشمال عند موانئ بحر الروم. حيث استقبل ميناء هيبوجيوس (عنابة) قمح قالمة وزيت المادور، وشحن قمح وزيت المجردة والواد مليان الى ميناء قرطاجة (شنيتي،٢٠٠٣،ص١١٧-١٢٠ ؛ الميلي،د.ت،ج١،ص٢٨٩) وتم ربط المناطق الشرقية بالغربية، والمناطق الشمالية بالجنوبية، وأعدت شبكة من الطرق الرئيسية التي أوصلت قرطاجة بنوميديا والى موريطانيا الطنجية، وبذلك برزت شبكة من الطرق العرضية والطولية محكمة وآمنة اختصرت الزمن وقَرّبت المكان في نقل المنتجات وتحقيق خدمات الاتصال والتنقل والسفر بين المستوطنات والمدن الرومانية وأول طريق أنشأه الرومان شق عام (١٤م) من قبل جنود الفيلق الثالث الأوغسطي، ربط شمال شرق الأوراس، بِخليج قابس، بلغت مسافته تقريباً (٣٠٠ كم) هدف الى إيصال الغلال الغذائية الى الميناء لشحنه الى روما (شنيتي،٢٠٠٣،ص١٢٣).

تميزت الطرق الطويلة والنائية منها بالخصوص، وجود محطات استراحة للتزوّد بالماء، وعلف لتغذية دواب النقل، كما في طرق النقل المارة عِبرَ جبال الأوراس (ديورانت،١٩٨٨، ج١١، ص٣٥).

قَسّم الرومان طرق النقل الى: طرق عمومية، طرق خاصة، طرق عسكرية، طرق زراعية، طرق قروية، تميز الرومان بتعبيدهم لطرق النقل واهتموا بتخطيطها وصيانتها، وبوضع علامات دالة لبيان اتجاهها (العربي،٢٠٠٨، ص١٢٩-١٣٢) وبذلك خصصوا لكل طريق مهام معينة تتناسب مع أسباب إنشاءه كي لا تتداخل المهام فيما بينها.

٥- إتساع المستوطنات وإستفحال خطرها على المغاربة

بدأت الإدارة الرومانية العليا بتطبيق أهدافها في استيطان بلاد المغرب إبان القرون الثلاثة الأولى للميلاد. بتكليف كافة مؤسسات الحكم مهاماً معينة، هدفها وضع الخطط اللازمة لإستيطان البلاد والإفادة من خيراتها لصالح الإقتصاد الروماني، بعدما سيطر الجيش على أغلب المناطق وعمل على مساندة المساحون الذين أحصوا الأراضي وصنّفوها، لتقوم الإدارة المحلية بعد ذلك بتوزيعها ومنحها للوافدين(الميلي،د.ت،ج١، ص٢٥٩)، ويتم استغلال إنتاجها وفق القانون الروماني، حتى توسعت تلك الملكيات وإزداد حجمها وكثر عددها، مقابل تقهقر العنصر المغربي الأصيل الذي ترك أرضه كمالك، وأصبح أجيراً فيها كرق، بسبب كثرة الضرائب التي فرضت عليه، فلم يستطع تسديدها، مما اضطر الى بيعها للمستثمرين الرومان أو الى من يحمل الجنسية الرومانية من الأجانب أو المغاربة المنضوين تحت النفوذ الروماني (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٨٢ و٣٨٤ ؛ اكصيل،٢٠٠٧،ج٨، ص١٥١).

5-1- أتساع المستوطنات الرومانية

يُعدّ عام (٤٦ ق.م) الذي شهد سقوط مملكة موريطانيا وقبلها مملكة نوميديا على يد القوات الرومانية، وقيام مستعمرة سيتيوس Sittius في شمال نوميديا (الجزائر)، نقطة تحول كبيرة في تاريخ الإستيطان الروماني في عموم بلاد المغرب العربي، كونها أول مستعمرة نالت اهتمام ودعم السلطة الرومانية (اكصيل،٢٠٠٧،ج٨،ص١٤٠) التي منحتها حق التمركز الجغرافي والاستقطاب البشري، متوسعة على حساب المناطق الشرقية والجنوبية المجاورة لها، بإسكانها العديد من المرتزقة والجنود القدامى مع عوائلهم للإقامة في المستعمرة بصورة دائمية واستثمار أرضها اقتصادياً (ورمنغتن،١٩٩٤، ص٤٩-٥٦) للمدن الأربع: سيرتا Cirta ، القل Chullu ، سكيكدة Rusicade، ميلة (ميليف) Milev ، وما أن نجحت مستعمرة سيتيوس Sittius أمنياً وإداريا واقتصادياً واجتماعياً، حتى تَشجّع

الرومان وخططوا لتأسيس عدد من المستوطنات الأخرى في عموم بلاد المغرب، مُفضّلين المناطق الستراتيجية المهمة القريبة من ساحل بحر الروم، والأراضي المثمرة ذات الجودة العالية ، للإفادة منها في تمويل غذاء الشعب الروماني (اكصيل،٢٠٠٧،ج٨، ص١٦٢) فبدأ التخطيط لإنشاء المستوطنات في عهد الإمبراطور يوليوس قيصر(٤٩-٤٤ ق.م) الذي سال لعابه للظفر بالقمح المنتج في البلاد، الذي سدّ ثلثي حاجة روما الغذائية (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٨١ ؛العربي،٢٠٠٨،ص٩٨) فوصلت عدد المستعمرات في عهده الى (١٢) مستوطنة، وارتفع هذا العدد ليصل في عهد أغسطس الى (٣٥) مستوطنة (شنيتي،١٩٨٥،ص١٣٢) وتجاوز عدد الرومان من التجار في مدينة أوتيكا وحدها الى حوالي (٣٠٠) ممثل تجاري مع قيام مستوطنة في إقليم قرطاجة ضمت تقريباً (٦) آلاف مستوطن من الفلاحين الرومان (جوليان،١٩٨٣،ص١٥٠ ؛ شنيتي،١٩٨٥،ص١٢٥) وأن حوالي (٨٠) ألف جندي، قد انتفعوا من جملة الإستيطان مع بداية القرن الأول الميلادي، وأصبحت قرطاجة إقليم سكني كبير استقطب آلاف الرومان من التجار والفلاحين، فضلاً عن المغاربة الحاصلين على حق المواطنة الرومانية Civitas Romana (اكصيل ،٢٠٠٧،ص١٧٧) إذ قدر عدد سكان قرطاجة الكلي بـ(٣٠٠) ألف نسمة ثم جاءت بعدها المدن التي استقبلت واستوطنت الوافدين الرومان، كمدن: لبدة، صبراته، حضرموت، الجم، أوتيكا، طرابلس، قيصرية، وغيرها التي قدر عدد سكان كل واحدة منها حوالي (٨٠) ألف نسمة (حارش،١٩٩٢،ص٢١٢).

وما أن حلّ عام (٤٠م) حتى أصبحت الأراضي الزراعية المثمرة في موريطانيا القيصرية تحت تصرف المستعمرين الرومان (عبد العليم،١٩٦٦، ص٣٤) حيث وصلت عدد المستوطنات فيها الى ما يقارب من (٣٢) مستوطنة مع نهاية القرن الثاني الميلادي (شنيتي،١٩٩٩، ج١، ص٨٤) في حين بلغت أكبر عمليات انتزاع الأراضي وقيام المستوطنات في عهد تراجانوس (٩٨-١١٧ م) الذي استهدف أراضي السهوب العليا بموريطانيا القيصرية والطنجية، واستمرت جهود أنشاء المستوطنات في عهد هادريانوس وسيفيروس وكاراكلا. حتى وصل الإستيطان الى ما وراء مناطق الأوراس ومرتفعات الحضنة وجاورت الصحراء الجنوبية (شنيتي،٢٠٠٣، ص١٠٨).

على أثر هذا التوسع، تحولت عددٍ من القرى والمراكز الحضرية، الى مستوطنات رومانية نالت عناية الإمبراطور ديوكليتانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م) الذي أمر بتشييد الأبنية الحضارية والمرافق الخدمية من أقواس فخمة وأسواق منتظمة، وميادين للمسابقات والألعاب فضلاً عن المسارح والحمامات (اكصيل،٢٠٠٧،ج٨،ص٢١٢-٢١٤ ؛ العربي،٢٠٠٨،ص١١٨) حتى بلغت أعداد المدن المستوطنة في عموم بلاد المغرب العربي، ما يقارب من (٥٠٠) مدينة، قطنها ثلث سكان البلاد ، من الرومان والحاصلين على حقوق المواطنة، في حين قطن الثلثين الآخرين، سكان المغرب الأحرار، في القرى والأرياف والبوادي المعزولة عن المدن المستوطنة (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٦ ؛ حارش،١٩٩٢،ص٢١٢).

أنشأ الرومان في مستوطناتهم العديد من السدود وخزانات مياه الشرب والسقي، وشقوا القنوات لريّ الأراضي الزراعية، وزوّدوا المزارع بمعاصر الزيت والنبيذ، ومطاحن لحبوب القمح (المشرفي،١٩٦٩،ص٨٦).

لشحن منتوجاتها الى روما، كما هو الحال في مستعمرات جنوب جبال بو طالب، ومناطق وادي بريكة، ووادي ملاح، ورأس العيون، ومسيلة، والقنطرة، وقفصة، تهودة، باديس وغيرها (شنيتي،٢٠٠٣،ص١٠٩-١١٠).

قسم الرومان الوحدات الإدارية الى : مستوطنات (مستعمرات) Colonia والتي بدورها قسمت الى بلديات Municpea ، صُنِّفت هذه الوحدات تبعاً لقاطنيها من نواحِ الأصول والإنتماء الحضاري والأهمية الاقتصادية(الميلي،د.ت،ج١،ص٢٦٢-٢٦٣)الى :

١- البلديات الرومانية Romani

هي البلديات التي يكون سكانها من الرومان، سواء بالأصل العرقي أو القانون، ومن ميزاتها تكون مُعفاة من الضرائب، وتتمتع بقدرٍ عالٍ من فخامة الصروح الحضارية كالأبنية الحكومية والخدمية والدينية (شنيتي،١٩٩٩،ج١،ص٨٨ و ٩١).

٢- البلديات اللاتينية Latini

وهي البلديات التي يكون أغلب سكانها من غير الرومان (يونانيون، أسبان، مغاربة، أفارقة، مع قلّة رومانية) مع تمتع جزء منهم بحقوق المواطنة الرومانية – أي الجنسية الرومانية – ويترتب على هذه البلدية ضرائب محددة(حارش،١٩٩٢،ص٢٠٢).

٣- البلديات الأجنبية Foreign

وتعرف كذلك ببلديات الغرباء، كون أغلب سكانها من المغاربة الأصليين الأحرار الذين يتحدثون اللغة اليونيقية أو الليبية القديمة، تكرس هذه البلدية سلطة رئيس القبيلة، كونها تتبع النظام القبلي، وقد ينشأ بها مجلس بلدي ممكن أن يتطور الى مجلس لاتيني، ومن ثم الى مجلس روماني، تبعاً للتغيرات الديمغرافية للسكان التي قد تطرأ عبر الزمن، حيث أن هذه التقسيمات لم تكن ثابتة، فقد سمح القانون الروماني للبلديات بالارتقاء، فبلدية الأجانب ممكن أن ترتقي الى البلدية اللاتينية، وممكن للاتينية أن ترتقي الى البلدية الرومانية (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٨٧ و ٣٩١ ؛ حارش، ١٩٩٢، ص٢٠٣) وهذا الارتقاء يعتمد على نسبة الأغلبية العرقية في البلدية ومدى انتماءهم الحضاري للرومان وانصياعهم للسلطة والقانون(البرازي،٢٠١٨،ص٨٧-٩٠) .

كانت طبيعة الحياة المدنية في البلديات ، تتناغم مع الغايات التي يبتغيها الرومان للاستقرار والعيش فيها، كونهم اعتادوا على ما ألفوه في بلادهم (روما) من التمتّع بِمظاهر الحياة المُرفهّة، ونُظُم الإدارة والقانون، فضلاً عن ممارستهم للعادات والتقاليد الرومانية، ولا يمكن للعنصر المغربي أن يكون مواطناً كامل الحقوق، إلاّ أن يقطن في إحدى المستوطنات أو البلديات الرومانية، فنجد الكثير من المغاربة انتقلوا من المراكز والقرى والأرياف، ولجؤ الى المدن الرومانية المستعمرة واستقروا فيها (شنيتي، ٢٠٠٣ ص١٠٠) كما حدث في مدن : أوزيا Auzia (سور الغزلان)، صالدي Saldae (بجاية)، يول، طنجة، شالا، وليلي، وغيرها من المستوطنات (شنيتي، ١٩٩٩،ج١، ص٨٣) فتعايشوا مع الرومان، وتحدثوا لغتهم اللاتينية، وانغمسوا بمكامن الحضارة الرومانية من أجل الحصول على حقوق المواطنة، التي تفيدهم في إعتلاء الوظائف الحكومية، وحق التملك، والإعفاء من الضرائب ، مع التمتّع بالمظاهر الحضارية والترفيهية، وقد سَبّبَت تلك المجاميع من المغاربة، عائق بشري وثغرة مُجتمعية، وقفت مع الرومان في إستتباب إستيطانهم لبلاد المغرب العربي (حارش،١٩٩٩،ج١، ص٢١٣ ؛ العربي، ٢٠٠٨،ص٨٨).

2-5- استفحال خطر المستوطنات على المغاربة

من خلال تتبعنا للسياسة الرومانية التي أقرّتها السلطة العليا، في تنفيذ مشروعها الإستراتيجي لإستيطان أراضي بلاد المغرب العربي، وما آل إليه المشروع من تداعيات خطيرة لاسيما بعد إتّساع المستوطنات وإستفحال خطرها على استقرار وأمن المغاربة، يمكن تحديد محاور المشروع بما يأتي:

5-2-1-قامت سياسة الإستيطان الروماني على أساس مصادرة الأراضي وإنشاء المستعمرات وتعميرها، وتوسيع المجال الزراعي على حساب المجال الرعوي، عِبْرَ تغليب الإستيطان الروماني الأجنبي على الأهلي المحلي، بقوة السلاح وسطوة القانون، حيث قام الرومان بترحيل القبائل التي اعتاشت على الزراعة، من أراضيهم الخصبة، وإجبارهم على تركها أو بيعها والانتقال الى الأراضي الهزيلة ضعيفة الإنتاج (مختار،١٩٨٥،مج٢،ص٤٧٦ ؛ Reid,1913,pp.46-49) كما لم تَنجَ القبائل المغربية البدوية من بطشهم، كونها اعتادت التَنَقّل ما بين الأقاليم الرعوية طلباً للماء والكلأ، وهذا التَنَقّل والتِرّحال عدّة الرومان، خطراً أمنياً قد يهدد المستوطنات والمؤسسات العسكرية لمنظومة الليمس، لذلك أجبرت القوات الرومانية حصر تحركات القبائل البدوية والعمل على انزواءها تجاه الأقاليم الجنوبية البعيدة عن المستوطنات الرومانية، هذه السياسة كان لها تداعيات إقتصادية وإجتماعية خطيرة على حياة وحرية القبائل المغربية، إذ اضطر عددٌ منهم العمل كأُجَراء في مزارع المستوطنين، بعد أن تنازلوا عن أراضيهم لصالح كبار المستثمرين من الرومان الذين حولوا مناطق الرعي الى مزارع اخّتصت أغلبها بإنتاج الزيتون والكروم التي تحتاجه روما(Gsell,1972,p.74)هذا أدى بدوره الأضرار بالبيئة البرية، حيث شهدت حقبة الرومان انقراض الفيل بسبب الصيد المبالغ فيه والإضرار بالثروة الحيوانية بتناقص أعدادها، كالأسود والفهود والغزلان والقرود التي سخرت لصالح ألعاب السيرك والمصارعة (شنيتي،١٩٩٩،ج١،ص٢٨٢ و٢٩١) كما شَهِدَت حقبتهم قطع الأشجار العالية بشكل عشوائي لإستثمار أخشابها في صناعة الأثاث والعربات والسفن وهياكل المنازل الرومانية، كان لهذا الواقع السيء أثره على القبائل البدوية أن اضطرت لإرتياد مَراعٍ قفراء، أهلكت دوابهم وأضرّت بِماشيتهم، مما حدى ببعضٍ منهم ترك مهنة الرعي، والعمل كأجير بمزارع الرومان،

في حين عزمت الأغلبية منهم على تشكيل مجاميع مقاومة ضد التواجد الروماني والسعي لطردهم خارج البلاد كما فعلت قبائل الحلف الخماسي، وقبائل البوار والجيتول، والبقواط (شنيتي،٢٠٠٣، ص١٦٩-١٧٠ ؛ Reid,1913,pp.46-49).

5-2-2-سعى عموم الأباطرة الرومان بتوسيع حركة الإستيطان لعموم بلاد المغرب والأفادة من ذلك الإستيطان بالحصول على الغلال الضرورية والضرائب Annonae مما أدى الى تحوّل عددٍ كبيرٍ من العوائل المغربية الثّرية المالكة للأراضي الزراعية، الى مزارعين بسطاء، دخلوا كشركاء أو عملوا في أرضهم التي كانوا يمتلكونها سابقاً، بسبب تراكم الضرائب النقدية المُتَرتِّبة عليهم، وعدم مقدرتهم من تسديدها (اكصيل،٢٠٠٧،ج٨،ص١٤٥-١٤٦) فقد أقرّ القانون الروماني وجوب مصادرة تلك الأراضي، وبيعها، لتسديد ما بذمتها من ضرائب نقدية، فأتاح ذلك المجال للأثرياء والمستثمرين الرومان، شراءها، مستفيدين من حقوق المواطنة (الجنسية الرومانية) التي أعفتهم من مجمل الضرائب، كما منحتهم حرية التملك فتوسعت مزارع الرومان ونالت من الثروة الشيء الكثير(جوليان،١٩٨٣،ص٢٤٨ ؛ مختار،١٩٨٥،مج٢،ص٤٧٦) مقابل إنحِسار الطبقة الأرستقراطية من المغاربة، وتحوّل المزارعون منهم الى عمال يخدمون في مزارع الدومان Domaine الرومانية المقامة خارج حدود البلدية (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٨٢ و ٣٩٢) ونظراً لسعة مساحتها التي قدرت (٥٩٥٠ م٢) (العربي،٢٠٠٨، ص٩٤) التي حَوَتْ على قصر المالك مع ملحقاته من الغرف والقاعات والمخازن واسطبلات الخيول، جاورتها أكواخ صغيرة خُصِصَت لسكن العمال من العبيد إذ تراوح عددهم في الدومان الواحد (١٢ – ١٨ عبدا) (العربي، ٢٠٠٨،ص٨٨)، كما شيد أثرياء الرومان بيوتاً فخمة انتشرت في المستوطنات، بنيت وفق الطراز الروماني Villa des Fresques لازالت قسماً من آثارها باقية في تيبازة بالجزائر (حارش،١٩٩٢، ص٢١٩).

كان لِسياسة الإستيطان ولحركة الإعمار التي سادت بلاد المغرب، وفق النمط الروماني، تداعياتها الاجتماعية والثقافية والفكرية على حياة المغاربة، فتأثروا بها، واندمجوا فيها، وحاكوا الواقع الجديد الذي فرضته سطوة الحضارة الرومانية.

5-2-3-لم يكن مشروع الإستيطان ، مجرد إسكان الوافدين الرومان ، في المناطق المهمة من بلاد المغرب فقط ، أنمّا ارتبط ذلك المشروع بأمور حساسة وخطيرة، أساسها رومنة المجتمع المغربي، بشتى الطرق والوسائل المتاحة، فقد سَعَت الإدارة الرومانية والبلديات المنتشرة في أرجاء البلاد، بفتح عدد من المدارس والمراكز الناطقة باللغة اللاتينية، كي تمنح الخبرة اللازمة لاعتلاء الأفراد الوظائف الحكومية بمختلف مجالاتها، كتعليمهم أساليب الإدارة والحُكم، والنظم القانونية وإدارة الحرب، وألوان الخِطابة والأدب والفلسفة والحساب(ديورانت،١٩٨٨،ج١١،ص٣٥-٣٦) توزعت هذه المدارس في المدن المستوطنة الرئيسية : كقرطاجة، لبدة، طرابلس، كيرتا، تبسة، سوسة، طنجة، وغيرها (حارش،١٩٩٢ ص٢٢١ ؛ المحجوبي،٢٠٠١،ص١٥٢) كما استخدمت اللغة اللاتينية والنظم الرومانية في المؤسسات الحكومية كافة، كالمحاكم ومجالس البلديات، وفي التوثيق والمخاطبات والعقود المدنية وسجلات المواليد والوفيات وغيرها، لأرغام المغاربة على تعلم اللاتينية بدلاً عن لغتهم الأصلية الليبية القديمة، فضلاً عن فرض مظاهر الحضارة الرومانية في مجمل الحياة المدنية، عبر بناء الحمامات والمسارح والأسواق وتشيّد الأبنية المُدرّجَة وميادين السباق وحلبات المصارعة، رافقها ترسيخ العادات والتقاليد الرومانية في المجتمع المغربي (رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٣٩٥ ؛ حارش،١٩٩٢، ص٢٢٠) من أجل السيطرة الحضارية والثقافية على سكان المدن المغربية، تحقيقاً للإستقرار الأمني والثقافي والنفسي داخل المدن المستوطنة، من جهة، وللبلديات والقرى المغربية المجاورة لها، من جهة أخرى، ولم يغفل الرومان عن تخطيطهم للقضاء على حركات المقاومة الوطنية، عبر عزل السكان المغاربة عن بعضهم أي تجزئتهم، ومراقبة مناطق تواجدهم، وترحيل الثائرين منهم الى ما وراء السفوح الجنوبية لمرتفعات الأوراس والحضنة والأطلس، لأضعافهم، وقطع الإمددادات التي قد تصل إليهم ، وحصرهم في مناطق تسهل السيطرة والقضاء عليهم (شنيتي، ٢٠٠٣، ص١٠٤).

5-2-4-من أخطر تداعيات الإستيطان الروماني على بلاد المغرب، هو تغيير ديموغرافية السكان وخلخلة البنية الاجتماعية(رستوفتزف،١٩٥٧،ج١،ص٤٠٠)، فقد أظهرت الإحصاءات المُستقاة من التقارير الأثرية للشواهد التذكارية والنذرية والعقود المدنية، كثرة عدد الذكور من الشباب الروماني الذين تتراوح أعمارهم من (٢٠ – ٢٩ سنة) قياساً بعدد الأناث ، بحيث زادوا عن ضعفهم، وهذا الواقع

الاجتماعي، فرض حالة من الاندماج والتصاهر ما بين ذكور الرومان، والأناث المغربيات من المتأثرات بالحضارة الرومانية(شنيتي،٢٠٠٣،ص١٧١) أنتج هذا التزاوج ظهور طبقة جديدة من المواليد الذين تمتعوا بحقوق المواطنة وفق التشريع الروماني، فعاشوا في المدن المستعمرة، وتحدثوا اللغة اللاتينية (لغة الرومان) وسلكوا نظامهم الإداري والاقتصادي والاجتماعي، ومارسوا عاداتهم وتقاليدهم، وانصهروا بثقافتهم، فأصبحوا رومان من أصول ممزوجة بعروق مغربية (السبعي،١٩٩٧،ص٦٤) مما أدى الى تغيير ديموغرافية السكان، وخلّخَلة الروابط الإجتماعية، وخلق فجوة إتّسَعَت كُلّما مرَّ زمن حُكم الرومان، ما بين سكان المدن المستعمرة من الرومان، والحاصلين على حقوق المواطنة ، من جهة ، وسكان القرى والأرياف ذات الأغلبية المغربية، من جهة أخرى (حارش،١٩٩٢، ص٢١٩؛ العربي،٢٠٠٨،ص ٨٨ و٩٤).

ومن خلال التقديرات التي توصل إليها الباحث (حارش،١٩٩٢،ص٢١٢) الذي خَمّنَ عموم سكان بلاد المغرب العربي، نهاية القرن الثالث الميلادي ما بين (٦ – ٧) مليون نسمة، كانت نصيب القرى والأرياف والبوادي منها ثلثي العدد، أما الثلث المتبقي كان من نصيب المستوطنات الرومانية، ويبدو أن بعض الباحثين قد بالغ كثيراً في تقديراته(الميلي،د.ت،ص٢٧٣) لأعداد الرومان المستوطنين أراضي بلاد المغرب، الذي قدرها بحدود ثلاثة ملايين نسمة، ومما لاشك فيه، أن هذا العدد مبالغ فيه كثيرا ، ولا يمكن قبوله منطقياً قياساً بعدد عموم السكان ، فمن غير المعقول أنهم شكّلوا قرابة نصف عدد المغاربة، ومن المُرجّح وفق المعطيات الآثارية أنهم شكلوا ما بين (١٠ – ١٥%) من عموم سكان البلاد، ورغم قلتهم قياساً بالمغاربة إلا أنهم كانوا مؤثرين في المجتمع، بسبب اعتلاءهم مراكز الإدارة والقرار ، وامتلاكهم للأموال والثروات، فضلاً عن تمتّعهم بحقوق المواطنة الرومانية التي منحتهم مزيداً من الحرية في التملك وفَضّلَتهم على السكان الأصليين ـ الذين عدّوا من الشعوب المهزومة في الحرب، ولا حقوق لهم ـ كما لا يمكن قبول عدد الثلاثة ملايين روماني، كونه لا ينسجم مع الواقع ، ولا تستوعبهم الأرض المعمورة، كما لا يمكن استقرارهم وتأمين غذاءهم وتلبية خدماتهم وفق الإمكانات المتاحة آنذاك، هذا اذا ما علمنا ان عدد سكان مدينة روما بداية القرن الاول الميلادي ، قُدِّرَ بمليون وستمائة الف نسمة ، وفق مااشار إليه ديورانت،١٩٨٨،ج١٠،ص٣٠٤ ، وهو عدد لايتناسب مع الهجرة المليونية الى بلاد المغرب العربي .

٦ـ الإستنتاجات

١ـ كان لقرب موقع روما الجغرافي من بلاد المغرب العربي، وغنى أرضه، وتنوع ثرواته، عاملاً مهماً في استيطانها مِن قِبَلها، عِبرَ إنشاء المستوطنات، ومنح التسهيلات للوافدين الرومان، حيث لم يلقَ أي بلد عربي من الإستيطان الروماني في العصور الكلاسيكية، مثلما لاقت بلاد المغرب، وما اظهرته فرق التنقيب الآثارية، من كثرة المعالم الحضارية الرومانية، إلاّ دليلاً على عمق واتساع وجودهم السكاني فيها.

٢ـ لم يكن الإستيطان الروماني في بلاد المغرب، إستيطاناً طارئاً أو سطحياً، بل كان مشروعاً ستراتيجياً، نُفِّذَ بِخُطى مَدروسة، وبمنهجية دقيقة امتدت لبضع قرون، وبجهود توافقية ما بين الأباطرة ومجلس الشيوخ، حققوا من خلاله مصالح كبرى في المجالات الإقتصادية والأمنية والإجتماعية.

٣ـ ارتبط نجاح الإستيطان، بالإستحواذ على الأراضي الخَصبة، التي تَدُر على الخزينة الرومانية بالغِلال والضرائب النقدية، فلا يمكن ضمان تدفق المنتجات الغذائية الى الشعب الروماني، دون تأسيس المستوطنات الرومانية التي عُدَّت الجهة المُنفِّذة لرغبات السلطة الحاكمة في قيادة وتوجيه العملية الإنتاجية بغية الحصول على القمح بالدرجة الأساس وزيت الزيتون ونبيذ الكروم وثمار الفاكهة كالتين والرمان والتفاح.

٤ـ أضَرّ الإستيطان بالبُنية الاجتماعية لبلاد المغرب، وخلَّخَل النظام الديموغرافي للسكان بسبب ظهور المستوطنات الرومانية التي طبقت الأنظمة الإدارية والإقتصادية والإجتماعية المعمول بها في روما، مما اضطرّت العوائل المغربية، العيش والإندماج في تلك المستوطنات مُجبَرين أو راغبين، أنتج عن هذا الإندماج ظهور مواليد جديدة تبنّت اللغة اللاتينية، وتمسّكت بالتقاليد والثقافة الرومانية، وتناست تقاليدها وثقافتها وانتماءها الحضاري والوطني.

المصادر العربية

ابن خلدون، ع. (١٩٧١). *كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر*، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن رسته، أ.ع. (١٨٩٢). *كتاب الأعلاق النفسية*، ليدن، مطبعة بريل.

الأصطخري، أ. (١٩٦١). *المسالك والممالك*، تحقيق: محمد جابر عبد العال، مراجعة: محمد شفيق غربال، القاهرة، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

أكصيل، أ. (٢٠٠٧). *تاريخ شمال افريقيا القديم*، ترجمة: محمد التازي سعود، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة.

انديشة، أ. (١٩٩٣). *التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث*، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر.

البرازي، م. (٢٠١٨). *محاضرات في الحقوق الرومانية*، القاهرة، مؤسسة هنداوي.

البكري، ع. (٢٠٠٣). *المسالك والممالك*، تحقيق: جمال طلبة، بيروت، دار الكتب العلمية.

جوليان، ش.أ. (1983). *تاريخ أفريقيا الشمالية*، ترجمة: محمد مزالي، والبشير بن سلامة، (ط٤)، تونس، الدار التونسية للنشر.

حارش، م. (١٩٩٢). *التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري*، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة.

دبوز، م. (٢٠١٠). *تاريخ المغرب الكبير*، الجزائر، مؤسسة تالوت الثقافية.

الدوسري، م.س.ز. (٢٠٠٦). *أوضح المسالك الى معرفة البلدان والممالك*، تحقيق: المهدي عبد الرواضية، بيروت، مطبعة الصراط.

دوكريه، ف. (١٩٩٤). *قرطاجة الحضارة والتاريخ*، ترجمة: يوسف شلب الشام، دمشق، دار طلاس.

دونالدر، د. (١٩٦٤). *حضارة روما*، ترجمة: فاروق فريد، وجميل يواقيم، القاهرة، دار نهضة مصر.

ديورانت، و. (١٩٨٨). *قصة الحضارة، الحضارة الرومانية*، ترجمة: محمد بدران، بيروت – تونس، دار الجيل للطباعة والنشر.

رحماني، ب. (٢٠١٠). روما وسياسة الرومنة في شمال افريقيا، بلاد المغرب أنموذجا، *مجلة البحوث والدراسات، جامعة الجزائر*، العدد (٩)، ص ٢٩ – ٤٠.

رستوفتزف، م. (١٩٥٧). *تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي*، ترجمة: زكي علي، ومحمد سليم سالم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

السبعي، ل. (١٩٩٧). *النساء الرومانيات بتونس، المرأة التونسية عبر العصور*، تونس، المعهد الوطني للتراث والنشر.

سرحان، أ. (٢٠١٧). الأوضاع الاقتصادية في موريتانيا فترة الاحتلال الروماني (٤٠ ق.م – ٤٢٩م)، *مجلة الدراسات الأفريقية*، جامعة القاهرة، العدد (٤١)، ص ١ – ٣٠.

سرحان، أ. (٢٠١٧). المقاومة الوطنية الموريةللاحتلال الروماني (٤٠ق.م – ٤٢٩م)، *مجلة الدراسات الأفريقية*، العدد (٤٢)، جامعة القاهرة، ص ٤٥ – ٦٠.

الشريف، م. (١٩٩٣). *تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال*، ط٣، تونس، دار سواس للنشر.

شنيتي، م. (١٩٨٥). *سياسة الرومنة في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية الى سقوط موريطانيا*، ط٢، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

شنيتي، م. (١٩٩٩). *الجزائر في ظل الاحتلال الروماني*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

شنيتي، م. (٢٠٠٣). *اضواء على تاريخ الجزائر القديم*، الجزائر، دار الحكمة.

صوراية، م. (٢٠٢٠). المواطنة الرومانية من خلال بعض المراسيم القانونية، *مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد الآثار بجامعة الجزائر*، ٥ (٤)، ص ٦٣ -٧٧.

عبد العليم، م. (١٩٦٦). *دراسات في تاريخ ليبيا القديم*، ليبيا، المطبعة الأهلية للنشر.

العربي، ع. (٢٠٠٨)، *الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم*، قسنطينة، ديوان المطبوعات.

ما تنغلي، د.ج. (٢٠٠٩). *منطقة طرابلس في العصر الروماني*، ترجمة: محمد الجراري، ومحمد الهادي، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية.

المحجوبي، ع. (٢٠٠١). *ولاية أفريقيا من الاحتلال الروماني الى نهاية العهد السويري*، تونس، مركز

النشر الجامعي.
مختار، ج. (١٩٨٥). *تاريخ افريقيا العام، حضارات افريقيا القديمة*، باريس، دار جون افريك للنشر.
المشرفي، م. (١٩٦٩). *افريقيا الشمالية في العصر القديم*، ط٤، القاهرة، دار الكتب العربية.
المقدسي، ش. (٢٠٠٣). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، تحقيق: محمد أمين ضناوي، بيروت، دار الكتب العلمية.
الموسوعة العربية الميسرة. (٢٠٠٩). بيروت، المكتبة العصرية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة.
الميلي، م. (د.ت). *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*، بيروت، دار الغرب الاسلامي.
هيرودوت. (٢٠٠٩). *أحاديث هيرودوت عن الليبيين (الأمازيغ)*، ترجمة وتعليق مصطفى أعشي، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة.
ورمنغتن، ب.هـ. (١٩٩٤). *تاريخ ولايات شمال أفريقيا الرومانية من دقلديانوس الى الاحتلال الوندالي*، ترجمة: عبد الحفيظ فضيل، طرابلس، حقوق النشر محفوظة للمترجم.
اليعقوبي، أ. (٢٠٠٢). *البلدان*، تحقيق: محمد أمين ضناوي، بيروت، دار الكتب العلمية.

Foreign References

Decret, (F), (1981). et Fantar (M), l'Afrique du nord dans l'antiquite, ed. Payot. Paris, P.143.
Gsell (S), (1972). Histoire Ancienne de l'Afrique du nord, Paris, (L.C.L).
Law, R.C.C. (1978). North Africa in the Hellenistic and Roman periods, 323 B.C to 305 A.D (the Cambridge History of Africa) London, (L.C.L).
Plinius. (1955). Natural History (Historia Naturalis), translated by; jones, W.H, London, (L.C.L).
Reid, J. S. (1913). The Municip alities of the Roman Empire, London University press.

Translated References

Abdel Aleem, M. (1966). *Studies in the ancient history of Libya*, Libya, Al-Ahlia Publishing Press.
Aksil, A. (2007). *The History of Ancient North Africa*, M. Al-Tazi, Trans). Rabat, New Knowledge Press.
Al Mahjoubi, A. (2001). *The Province of Africa from the Roman Occupation to the End of the Suiri Era*, Tunisia, University Publishing Center.
Al-Arabi, A. (2008), *Economy and Society in Ancient North Africa*, Constantine, Diwan Publications.
Al-Astakhri, A. (1961). *Paths and Kingdoms*, Muhammad Jaber Abdel-Al (Ed.), reviewed by Muhammad Shafiq Ghorbal, Cairo, Press of the Ministry of Culture and National Guidance.
Al-Bakri, A. (2003). *Paths and Kingdoms, Jamal Tolba* (Ed.), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Barazi, M. (2018). *Lectures on Roman Law*, Cairo, Hindawi Foundation.
Al-Dosari, M. S. Z. (2006). *The clearest path to knowledge of countries and kingdoms*, Al-Mahdi Abdel Rawadhba (Ed.), Beirut, Al-Sirat Press.
Al-Maqdisi, S. (2003). *The best divisions in the knowledge of regions*, Muhammad Amin Dennawi (Ed.), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Mili, M. (D.T.). *The history of Algeria in ancient and modern times*, Beirut,

Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Musharrafi, M. (1969). *North Africa in the Ancient Era*, 4th edition, Cairo, Dar Al-Kutub Al-Arabiyya.

Al-Sabai, L. (1997). *Roman Women in Tunisia, Tunisian Women Through the Ages*, Tunisia, National Institute of Heritage and Publishing.

Al-Sharif, M. (1993). *History of Tunisia from prehistoric times to independence*, 3rd edition, Tunisia, Sawas Publishing House.

Al-Yaqoubi, A. (2002). *Countries*, Muhammad Amin Dennawi (Ed.), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Andesha, A. (1993). *The Political and Economic History of the Three Cities*, Benghazi, Al-Jamahiriya Publishing House.

Dabouz, M. (2010). *History of the Maghreb*, Algeria, Talout Cultural Foundation.

Donalder, D. (1964). *The Civilization of Rome*, F. Farid, & G. Yawaqim, (Trans), Cairo, Dar Nahdet Misr.

Ducret, F. (1994). *Carthage: Civilization and History*, Y. Sh. al-Sham, (Trans), Damascus, Dar Talas.

Durant, W. (1988). *The Story of Civilization, Roman Civilization*, M. Badran, (Trans), Beirut - Tunisia, Dar Al-Jeel for Printing and Publishing.

Harish, M. (1992). *Ancient Maghreb Political and Cultural History*, Algeria, Algerian Printing Corporation.

Herodotus. (2009). *Herodotus' Hadiths about the Libyans (Berbers*), M, Ashi, (Trans), Rabat, New Knowledge Press.

Ibn Khaldun, A. (1971). *The Book of Lessons and the Diwan of Al-Mubtada' and Al-Khabar in the days of the Arabs, Persians, Berbers, and those of their contemporaries who were of the greatest authority*, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Rustah, A. A. (1892). *The Book of Psychological Relationships*, Leiden, Brill Press.

Julian, S. A. (1983). *History of North Africa, translated by: Muhammad Mazali and Al-Bashir Bin Salamah*, (4th edition), Tunisia, Tunisian Publishing House.

Ma Tingley, D. J. (2009). *The Tripoli region in the Roman era, translated by: Muhammad al-Jarari and Muhammad al-Hadi*, Tripoli, National Center for Historical Archives.

Mukhtar, J. (1985). *General History of Africa, Ancient African Civilizations*, Paris, Jeune Afrique Publishing House.

Rahmani, B. (2010). Rome and the policy of Romanization in North Africa, the Maghreb as a model, *Journal of Research and Studies*, University of Algiers, Issue (9), pp. 29-40.

Rostovtsev, M. (1957). *The Social and Economic History of the Roman Empire*, Z. Ali, & M. S. Salem, (Trans), Cairo, Egyptian Nahda Library.

Sarhan, A. (2017). Economic conditions in Mauritania during the Roman occupation period (40 BC - 429 AD), *Journal of African Studies*, Cairo University, Issue (41), pp. 1-30.

Sarhan, A. (2017). Moorish National Resistance to the Roman Occupation (40 BC - 429 AD), *Journal of African Studies*, Issue (42), Cairo University, pp. 45 - 60.

Schnetti, M. (1985). *The policy of Romanization in the Maghreb from the fall of the Carthaginian state to the fall of Mauritania*, 2nd edition, Algeria, National Book Foundation.

Schnetti, M. (1999). *Algeria under the Roman Occupation*, Algeria, Office of University Publications.

Schnetti, M. (2003). *Lights on the ancient history of Algeria*, Algeria, Dar Al-Hekma.

Soraya, M. (2020). Roman citizenship through some legal decrees, Herodotus *Journal of Humanities and Social Sciences, Institute of Archeology at the University of Algiers, 5*(4), pp. 63-77.

The Easy Arabic Encyclopedia. (2009). Beirut, Modern Library, Egyptian Society for the Dissemination of Knowledge.

Warmington, B. H. (1994). *The History of the Roman States of North Africa from Diocletian to the Vandal Occupation*, A. H. Fadil, (Trans.), Tripoli, Copyright